

Distr.: General
5 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة جانا سسيمونوفا (الجمهورية التشيكية)

أولاً - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال (انظر A/56/558، الفقرة ٢). وقد اتخذت إجراءات بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣٤ و ٣٦، المعقودتين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ويرد في المحضرين الموحزين المتصلين بالموضوع سرد لما دار عند نظر اللجنة في هذا البند الفرعي (A/C.2/56/SR.34 و 36).

ثانياً - النظر في مشروع القرارين A/C.2/56/L.33 و A/C.2/56/L.44

٢ - في الجلسة ٣٤ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية" (A/C.2/56/L.33)، فيما يلي نصه:

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في خمسة أجزاء، تحت الرمز A/56/558 و Add.1-4.

إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المعنون ’نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية‘،

”١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون ’البنين المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو‘؛

”٢ - تحيط علماً أيضاً بمداوات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

”٣ - تؤكد أهمية النظر سنوياً في البند الفرعي المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وذلك في إطار البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘؛

”٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن إصلاح الهيكل المالي الدولي، وتماشك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، والتدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية؛

”٥ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والخمسين، تحت البند المعنون ’المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي‘، بنداً فرعياً بعنوان ’النظام المالي الدولي والتنمية‘.

٣ - وفي الجلسة ٣٦، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، فيليكس مبايو (الكاميرون)، مشروع قرار معنون ”نحو هيكل مالي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“ (A/C.2/56/L.44) قدمه على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/56/L.33.

٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/56/L.44 (انظر الفقرة ٦).

٥ - وبالنظر لاعتماد مشروع القرار A/C.2/56/L.44، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/56/L.33 مشروعهم.

ثالثاً - توصيات اللجنة الثانية

٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المعنون "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "البنين المالي الدولي والتنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو"^(١)؛

٢ - تحيط علماً أيضاً بمداومات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

٣ - تؤكد أهمية مواصلة النظر الموضوعي في البند الفرعي المتعلق بالنظام المالي الدولي والتنمية؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن النظم المالية الدولية والتنمية، واضعاً في الاعتبار، في جملة أمور، نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

٥ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها السابعة والخمسين، تحت البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، بنداً فرعياً بعنوان "النظام المالي الدولي والتنمية".

(١) A/56/173 و Add. 1-2.